

سعد زغلول

1927 - 1858

يجمع المصريون بكل فئاتهم ومن كل الاتجاهات على اعتبار سعد زغلول زعيمهم الاستثنائي الذي لم يشهدوا مثيلاً له في تاريخ مصر الحديث. برزت زعامته خلال ثورة عام 1919 في شكل خاص، التي قادها في الشارع وفي المفاوضات مع الإنكليز على رأس الوفد الذي صار حزباً سياسياً يكمل تراثه وتراث الثورة. وحقق بتلك الثورة لمصر استقلالها، في ظل أول دستور لها أقر في عام 1923. لكن شخصية قائد الثورة كانت تتكون في الأعوام السابقة على الثورة، ليس فقط في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، بل على امتداد العقدين السابقين على ذلك التاريخ. فقد كان سعد زغلول بحسه الوطني العميق، وبقراءته الذكية للمزاج الشعبي في وطنه، يواكب الأحداث بدقة، ويستخلص منها بوعي وبواقعية المهمات التي كانت في جوهرها، برغم اختلاف الصيغ المرتبطة بكل حدث من تلك الأحداث، تتمحور حول قضية واحدة هي استقلال مصر وتحريرها من الحماية البريطانية، الصيغة "المهذبة" التي أعطيت في ذلك التاريخ للاستعمار الحقيقي.

كان سعد يراقب ويواكب حركة الجماهير الغاضبة المطالبة بحقوقها الاجتماعية في أوساط الفلاحين الفقراء والعمال من دون أن يقطع مع الفئات الأخرى في المجتمع من كبار الملاكين ومن متوسطيهم في المدينة وفي الريف. وهي حركات عمالية وطلابية كانت بدأت معالمها الأولى تظهر منذ مطلع القرن الماضي بوعي عفوي غير محدد المعالم كانت تتدرج في الارتقاء ابتداء من العقد الثاني من القرن. وكانت قيادات ذات ميول اشتراكية غير واضحة المعالم من المثقفين والعمال بدأت تعبر عن وعي طبقي أولي غير مكتملة عناصره. وكانت تلك القيادات تحاول القيام بدور معين بقدر حجمها في الحركة الوطنية التي كانت بذورها قد بدأت تتضح وتتضح منذ مطلع القرن العشرين تحت شعار الإستقلال أولاً، مرفقاً ببعض الشعارات ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية. لكن الدور الأبرز في تلك المرحلة كان للحزب الوطني برئاسة مصطفى كامل وحزب الأمة برئاسة أحمد لطفي السيد. وإذ انكفأ قادة حزب الأمة في عام 1915 بعد إعلان جريدتهم إلى الإهتمام بالقضايا

الإجتماعية والثقافية فإن الحزب الوطني استمر في النضال بعد وفاة زعيمه مصطفى كامل في عام 1908 بقيادة الرئيس الجديد للحزب محمد فريد، الذي اختار العمل من المنفى في مواجهة الإحتلال البريطاني لبلاده. وتركز نشاط محمد فريد منذ عام 1910 على كتابة المذكرات وإلقاء الخطب والمشاركة في المؤتمرات العالمية التي كانت تتاهض الحرب وتدعو إلى السلام. فكان ينتقل من مؤتمر إلى آخر من لندن إلى لوزان إلى ستوكهولم وصولاً في عام 1917 للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الإشتراكية. وقبل تشكيل الوفد المصري إلى المفاوضات بعام واحد وجه فريد رسالة إلى قادة الدول المشاركة في الحرب وإلى قادة الدول المحايدة يطالبهم فيها بدعم حق الشعب المصري في الحصول على استقلاله التام عندما سينعقد مؤتمر الصلح فور انتهاء الحرب. وكانت مؤشرات نهاية الحرب قد أصبحت واضحة بالنسبة إليه. وتوالت مذكراته في ذلك الإتجاه بما في ذلك إلى مؤتمر الصلح عشية انعقاده. إذ أرسل إلى المؤتمر ثلاث مذكرات يطالب فيها باستقلال مصر والسودان وقبول مصر في عصبة الأمم وتمثيلها في مؤتمر الصلح وحماية حركة الملاحة في قناة السويس.

كان الوعي الوطني عند سعد زغلول قد بدأ ينمو ويتطور في تلك الفترة مع ثورة عرابي. كان مؤيداً للثورة ومتضامناً معها ومع شعاراتها. وقد اعتقلته السلطات البريطانية لفترة وجيزة بعد فشل الثورة بتهمة الإلتواء إلى جمعية سرية تحمل اسم "الإنتقام". ولم تجر إدانته. وأفرج عنه. وكان انغماسه في المعركة الوطنية قد تبلور منذ وقت مبكر، تحت تأثير مباشر من أستاذه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. وهياً ذلك الإنغماس في الحركة الوطنية بالتدرج لكي يلعب الدور التاريخي الذي كان ينتظره. وتشير إلى ذلك تفاصيل سيرته، والأدوار التي اختارها لنفسه، والأدوار التي قادته مؤهلاته السياسية والمهنية وأسباب أخرى للقيام بها، في المحاماة أولاً، ثم فيما بعد في مواقع مسؤولة داخل مؤسسات الدولة. وكسائر أقرانه من الزعماء الأفراد لشعوبهم وبلدانهم كان سعد زغلول يسعى بدأب لكي يهيئ الفرص التي ستجعله تاريخياً، في اللحظة المناسبة، القائد الذي يلبي حاجة شعبه

إليه. وكسائر أقرانه من الزعماء الأفراد أصبح، في اللحظة المناسبة، لحظة المفاوضات من أجل الاستقلال في مؤتمر الصلح وخلال الثورة التي سبقت ورافقت وأعقبت تلك المفاوضات، أصبح الزعيم المطلق الذي لا يرى رأياً صائباً في أي شأن من شؤون البلاد سوى رأيه هو بالتحديد من موقعه في قيادة حزب الوفد الذي تأسس من الوفد الذي قاد المفاوضات من أجل الإستقلال بقيادته. ولأن المصريين كانوا بحاجة إلى قائد شجاع في تلك اللحظة التاريخية بالتحديد فقد تسامحوا مع تلك النزعة الفردية عنده. ولم تتح وفاته بعد أعوام قليلة من قيام الثورة وإنجازاته فيها، باسم الوفد الذي اختير لرئاسته، إمكانية معارضته والصراع معه حول بعض المواقف. بل إن معظم المؤرخين لتلك الحقبة من تاريخ مصر والمؤرخين لسيرة سعد زغلول لم يسيروا إلى القمع الذي مارسه ضد حركة العمال عندما كان رئيساً لحكومة الإستقلال الأولى. جاء ذلك رداً على إضرابات دعت لها نقابات عمالية مدعومة من الحزب الشيوعي الذي كان قد تأسس في عام 1921 من المنشقين عن الحزب الإشتراكي الذي كان أحد زعمائه الكبار سلامة موسى. قمعت الحركة وحل الحزب الشيوعي واعتقل قاداته. وكان بينهم ثلاثة لبنانيين من مؤسسيه. توفي الأول أنطون مارون في اليوم الأخير من إضرابه عن الطعام، وتوفي الثاني رفيق جبور بعد فترة وجيزة من خروجه من السجن، وطرد الثالث فؤاد الشمالي من مصر. وشارك فور وصوله إلى لبنان في تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني في عام 1924.

ولد سعد زغلول في عام 1859 في قرية إيبانة المصرية الصغيرة التابعة لمركز فوه في مديرية الغربية. كان والده الشيخ إبراهيم زغلول من الفئة المتوسطة من ملاكي الأراضي. وكان شيخ القرية. توفي بعد ولادة ابنه سعد بأربعة أعوام. وبصفته الولد الأكبر، ووفقاً للتقاليد التي كانت سائدة في ذلك الزمان، فقد أرسل سعد إلى الأزهر، وأرسل شقيقه فتحي الأصغر سناً إلى المدارس المدنية. وكان على سعد وهو في السابعة من عمره أن يدخل إلى كتاب القرية لكي يحفظ القرآن، قبل أن يذهب إلى الأزهر. أمضى في ذلك

الكتاب خمسة أعوام، تعلم خلالها القراءة والكتابة وحفظ القرآن. انتقل بعد ذلك إلى الأزهر. وكان جمال الدين الأفغاني في ذلك التاريخ قد وصل إلى القاهرة، وأنشأ له مدرسة دينية وفكرية تخالف السائد من الأفكار والتقاليد الدينية القديمة. التف حول الأفغاني عدد من الطلاب كان من بينهم محمد عبده وأديب إسحاق وعبد الله النديم. وكان الفتى سعد زغلول بين هؤلاء. تابع سعد دورته في الأزهر، وتابع في الآن ذاته حضور المجالس التي كان يقيمها الأفغاني بحضور العديد ممن صاروا كباراً في حركة التنوير والإصلاح في مصر وفي العالم العربي. وبعد إبعاد الأفغاني من مصر تابع سعد دروسه بمساعدة محمد عبده الذي كان يكبره بعشر سنوات. وكان محمد عبده قد بدأ يدخل إلى الأزهر علوماً حديثة في الفلسفة والمنطق. ويقول سعد زغلول في مذكراته "إن من كان يحضر دروس محمد عبده في الأزهر كان يحتقر دروس سائر العلماء فيه". وربطت سعد بمحمد عبده زميله وأستاذه علاقة صداقة حميمة. وقدمت له تلك العلاقة الكثير من المعارف ومن الأفكار، وقربته من الاتجاهات الإصلاحية التي كان محمد عبده أحد رموزها الكبيرة.

لم يستكمل سعد دراسته في الأزهر ليحصل على الشهادة منه. ذلك أنه استجاب لدعوة أستاذه محمد عبده بعد عودته من منفاه في بيروت في أعقاب ثورة عرابي، ليعمل معه في جريدة "الوقائع" المصرية التي كانت قد أسندت إليه رئاسة تحريرها قبل الثورة العرابية. تمحورت كتابات سعد في الجريدة حول موضوعات سياسية وأدبية واجتماعية. وخلال عمله في الجريدة الذي استمر فيها عامين غير سعد ملابسه الأزهرية ولبس لباساً مدنياً. وكان للعامين اللذين قضاهما في الجريدة تأثير كبير على مجرى حياته. وفي عام 1882 فوجئ سعد بصدور قرار يقضي بنقله إلى وظيفة معاون في نظارة الداخلية. ثم نقل في العام ذاته إلى وظيفة ناظر بقلم القضايا في مديرية الجيزة. وبعد شهر من مباشرة عمله في تلك الوظيفة صدر أمر بفصله. كانت تلك الفترة مملوءة بالأحداث، وأهمها ثورة عرابي. وكان سعد من أنصار الثورة أسوة بكثيرين من أقرانه.

واجهت سعد في تلك الفترة صعوبات كثيرة. وأصابه الكمد. وفكر في اللحاق بأستاذه محمد عبده في المنفى لكنه عدل عن ذلك. واشترك مع صديق له في مكتب محاماة. ولم تكن المحاكم الأهلية قد أنشئت. وكانت المرافعات تتم عن طريق تقارير تكتب ويتم تبادلها بين وكلاء الخصوم. ولم يلبث أن اعتقل مع شريكه بتهمة الانتماء إلى "جمعية الانتقام" التي ذاع صيتها في أعقاب فشل ثورة عرابي. وأقام في السجن مائة يوم. وبعد خروجه مع صديقه من السجن لعدم ثبوت إدانتها، عاد إلى متابعة العمل في المحاماة. وأصاب شهرة في عمله بعد وفاة صديقه وشريكه. وجمع ثروة كبيرة من عمله في المحاماة. انتخب عضواً في اللجنة التي شكلتها محكمة الاستئناف لتدقيق قانون العقوبات. وألف كتاباً بعنوان "أغرب الوسائل في كسب الفضائل". وأنشأ مجلة قضائية باسم "العدالة" لم تتح له فرصة إصدارها. وكان خلال تلك الفترة يتابع الأحداث السياسية، ويتعرف على الأوضاع الاجتماعية في البلاد، وقيم علاقات وثيقة مع أهل السياسة والفكر ورجال الصحافة. وكان يحضر المجالس التي كان يقيمها رجال الفكر والعاملون في الحقل السياسي والاجتماعي. وكان أبرز وأهم تلك المجالس التي كان يلتقي فيها كبار القوم صالون الأميرة نازلي فاضل المعروفة بعلاقتها الوثيقة بالإنكليز. كان سعد يرافق صديقه وأستاذه محمد عبده لحضور ذلك الصالون. وفي تلك الفترة بالذات التقى سعد رجل الإنكليز في مصر كرومر. وراجت شائعات كثيرة حول طبيعة علاقته بالأميرة نازلي وبكرومر. وفي تلك الفترة أقبل على تعلم اللغة الفرنسية. وفي تلك الفترة ذاتها (1891) عاد سعد ليشغل وظيفة حكومية. وهي كانت وظيفة قضائية. الأمر الذي اضطره للدراسة من أجل الحصول على الليسانس في الحقوق كشرط للقيام بموجبات تلك الوظيفة القضائية. فالتحق بجامعة فرنسية لدراسة القانون. وحصل على الشهادة في عام 1897. وكان في تلك الفترة من حياته قد تزوج من صافية إبنة مصطفى فهمي التركي الأصل الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس النظار. وكان معروفاً بولائه للإنكليز.

كانت شخصية سعد تتكون بسرعة في اتجاه أن يصبح صاحب موقف وموقع داخل مؤسسات الدولة، وفي صفوف الحركة الوطنية مع بعض أركانها ومن بينهم محمد عبده، وأن يحافظ في الآن ذاته على علاقته مع الإنكليز. إذ كان يعتبر بعد هزيمة ثورة عرابي أن العمل لتحرير مصر يتطلب المرونة. فالثورة المسلحة أثبتت فشلها. ولا يجوز تكرار الفشل. وهكذا عمل على أن يكون في المواقع المتناقضة في نفس الوقت. وظل يرتاد الصالون الذي كان قد افتتحه محمد عبده. وبدأ يشارك في تحرير مجلة "المنار" التي كانت المنبر الأساسي لأفكار محمد عبده وزملائه من الإصلاحيين. كما بدأ يشارك في تحرير جريدة "المؤيد" التي أنشأها الشيخ علي يوسف، وكذلك في مجلة "المقطم". وهي الصحف التي كانت مقالاتها موجهة ضد الإنكليز. اتسعت دائرة عمله ونشاطه ومبادراته في كل الاتجاهات. وعندما أصبحت الجامعة المصرية مطلباً قومياً عند المصريين، وكان مصطفى كامل قد دعا لتأسيسها في عام 1905، تصدى سعد للعمل من أجل تحقيق ذلك المشروع. وعقد أول اجتماع لتحقيق المشروع في منزل سعد زغلول في عام 1906. وتشكلت لجنة تحضيرية مهمتها العمل على تحقيق مشروع إنشاء الجامعة المصرية. وانتخب سعد نائباً لرئيس تلك اللجنة. وعشية إنشاء الجامعة (1908) اختير سعد ليشغل وظيفة ناظر المعارف. وكان ذلك في عام 1906. لكن مصطفى كامل صاحب فكرة إنشاء الجامعة المصرية والمطالب بإصلاح التعليم وبتمصيله كان قد بدأ يصبح مصدر إزعاج لسعد بالنظر للشعبية التي نالها ذلك الوطني الكبير في أوساط الشعب المصري، وفي أوساط طلاب المدارس وأهاليهم.

استمر سعد في وظيفة نظارة من عام 1906 حتى عام 1912. وهو تاريخ استقالته من نظارة الحقانية التي كان قد نقل إليها من نظارة المعارف في عام 1910.

يقول مؤرخو سيرة سعد زغلول أن تلك الفترة من حياته كانت حافلة بالعمل من قبله لتأمين الشروط التي تجعله صاحب موقع مهم في تاريخ مصر. وهو في ذلك يشترك مع

كل الذين سبقوه ولحقوه من كبار قادة بلدانهم. تعلم الإنكليزية والألمانية بعد الفرنسية، لأنه كان يرى لكل لغة وظيفتها في المرحلة التي كان يقرر تعلم كل من تلك اللغات. لكن المهم في سيرته في تلك الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ورافقتها هو أنه كان يعمل لتحديد مواقفه الفكرية والسياسية، كأزهري سابق، وكمدني لم يغادر ثقافته وانتماءه الإسلاميين. كان سعد يريد، بعد رحيل كل من الأفغاني ومحمد عبده، أن يؤسس لإصلاح ديني في الإسلام يساعده ويساعد الحركة الوطنية المصرية والشعب المصري لبلوغ المستقبل الذي كان يرى أنه سيأتي بدولة مصر المستقلة الحديثة. وكان يرى في الآن ذاته أن عملية الإصلاح كانت تتطلب الدخول فيها بالتدريج. إلا أنه كان منذ ذلك التاريخ يعلن في شكل واضح رفضه للأفكار الاشتراكية بمدارسها المختلفة. وكان منذ شبابه الأول يعمل على تأسيس منهج خاص له في العمل السياسي. وكان يحاول في مقالاته التي كان ينشرها في الصحف ابتداء من عام 1882 وما بعده تحديد ذلك المنهج. كان يدعو في كتاباته المصريين إلى الإقدام بشجاعة ووضوح رؤية دفاعاً عن حقوقهم ومن أجل رقي أمتهم. وكان يذكر بما حققته الأمة العربية في تاريخها اعتمادها الإقدام سبيلاً إلى تقدمها. لكنه كان يحدد في الآن ذاته أن للإقدام حدوداً، محذراً من المغالاة والتطرف والمغامرة في تجاوز الظروف القائمة قبل نضوج الشروط لذلك. وكان يدعو إلى استعمال العقل والتبصر، مستشهداً بالعواقب التي أصابت من تجاوزوا الحدود ولم يتبصروا. واتخذ موقفاً سلبياً من الأحزاب التي كانت قد بدأت تتأسس منذ مطلع القرن العشرين. وخص مصطفى كامل مؤسس ورئيس الحزب الوطني بموقف حاد. واعتبر بعض المؤرخين لسيرة سعد أن موقفه من مصطفى كامل كان موقفاً شخصياً لا يفسر إلا بما يشبه الحسد من ذلك البطل الوطني الذي خاض معارك كبيرة ضد الإنكليز تحت شعار الاستقلال. وكان قد تأسس في تلك الفترة بالذات حزب الأمة برئاسة أحمد لطفي السيد الذي كان مقرباً من سعد، وكان من أوائل الذين انضموا إلى الوفد مع سعد زغلول. وكان سعد يبرر موقفه السلبي من تلك الأحزاب في شكل عام بأنها كانت أحزاب أفراد. وكان يعتبر أن أولئك الأفراد كانوا يستخدمون



أحزابهم لتأمين الشهرة لهم وللوصول من خلالها إلى ما يبتغون من مراكز في المجتمع وفي الدولة. ونأى بنفسه عن المشاركة في كل تلك الأحزاب. وانتظر مثل جميع المصريين حتى تنتهي الحرب العالمية الأولى لكي يستأنف نشاطه من أجل الاستقلال.

وهكذا فحين انتهت الحرب بانتصار الحلفاء بدأ سعد زغلول يعد نفسه للعب دوره التاريخي. وكان الشارع المصري بكل فئاته قد بدأ ينظر بأمل إلى تلك اللحظة التاريخية التي كان ينتظرها، اللحظة التي يرى فيها وطنه مصر قد نال استقلاله. وكانت تلك اللحظة بالغة الأهمية في الأحداث التي شهدتها مصر في ذلك التاريخ. لقد بدأت الثورة الجديدة التي كانت إرهاباتها تتكون بالتدريج منذ هزيمة ثورة عرابي. وكان من أوائل أبطال تلك الثورة الكبار مصطفى كامل وحزبه الوطني، الذي توفي في عام 1908. وخلفه في رئاسة الحزب محمد فريد الذي كان في تلك الفترة خارج البلاد. كان سعد زغلول يعتبر في تلك المرحلة أن الفرصة أصبحت مواتية له لكي يلعب هو وليس أحد سواه الدور الذي كان ينتظره في تاريخ مصر الجديد، والذي كان يعمل طوال الفترة السابقة لكي يؤمن الشروط الذاتية لتحقيقه.

كان المصريون يعانون خلال الحرب العالمية الأولى من القمع في ظل الأحكام العرفية التي كانت قد أعلنتها السلطات البريطانية مع بداية الحرب في عام 1914 وأعلنت معها فرض الحماية على مصر. وظلت الحماية قائمة حتى بعد انتهاء الحرب في عام 1918، برغم اتساع الحركة المطالبة بإلغاء تلك الحماية، مرفقة بالدعوة إلى الإستقلال الذي كان قد أصبح في ذلك التاريخ شعاراً وطنياً جامعاً. لم تستجب السلطات البريطانية لمطالب المصريين برفع الحماية وتلبية مطالبهم بالإستقلال. ورفضت الدعوة إلى عقد اجتماع للجمعية التشريعية. قوبل ذلك الموقف البريطاني بغضب كبير في الشارع المصري. وكانت تلك المعالم الأولى للثورة. وكان مؤتمر الصلح قد بدأ يتهيأ للإنعقاد في باريس في عام 1919، الذي كان ينتظر المصريون انعقاده لعرض قضية الإستقلال فيه. وبدأت،

استعداداً لتلك المرحلة، حركة واسعة في أوساط الجماهير وبين النخب السياسية، وحتى داخل مؤسسة الدولة وعند السلطان فؤاد شخصياً. وكان عنوان تلك الحركة استقلال مصر. بدأ النقاش يدور حول ضرورة الذهاب إلى مؤتمر الصلح لطرح قضية مصر فيه. وبدأ الصراع في الآن ذاته حول تشكيل الوفد إلى ذلك المؤتمر، وحول أسماء أعضائه وحول مهمته. وتوالت الاجتماعات في منزل سعد زغلول للبحث في تشكيل وفد وطني من كبار رجالات مصر. وبعد صراع وأخذ ورد تشكل الوفد من سعد زغلول رئيساً له وعضوية عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي ومحمد محمود ولطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوية. وقرروا العمل على توقيع عرائض من المصريين لدعم موقفهم في صيغة توكيل من الشعب لهم في المهمة الوطنية التي سيحملونها معهم إلى مؤتمر الصلح، وعنوانها الكبير الاستقلال التام لمصر. وكان الإنكليز والسلطان فؤاد يعملون في الآن ذاته لتشكيل وفد من نوع آخر وبأسماء أخرى. وجرت مفاوضات ونقاشات ولقاءات للتوفيق بين الوفدين انتهت بضم سبعة أسماء أخرى إلى الوفد الأصلي يمثلون أشخاصهم. وهم: إسماعيل صدقي وسينوت حنا ومحمد إسماعيل وجورج خياط ومحمود أبو النصر ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي. وقد وضع الوفد لنفسه في تشكيله الجديد قانوناً صدق عليه يوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني من عام 1918. ويتكون قانون الوفد من ست وعشرين مادة نصت المادة الأولى منها على أسماء أعضائه الأربعة عشر. كما نصت بقية المواد على الغرض من تشكيل الوفد ووسيلته في تحقيق غرضه، ثم تنظيم عضوية الوفد وطريقة مداولاته واجتماعاته وقراراته، ثم تحديد اختصاصات كل من رئيسه وسكرتيه وأمين صندوقه، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بأسلوب عمل الوفد. كما أنه قرر في مادته الأخيرة ضرورة تشكيل لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصري يختار أعضاؤها من ذوي المكانة والعزوة، مهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها إليه ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون الخاصة بمهمته. وكانت الحملة التي دعا الوفد المصريين للقيام بها لجمع التوقيعات على الوثيقة التي توكل إليه مهمة الدفاع عن حق مصر بالإستقلال في مؤتمر

الصلح، قد اتسعت وشملت كل أوساط الشعب المصري ومؤسساته ومنندياته. ووصل عدد التواقيع إلى مليوني توقيع. لم يلتفت الموقعون على وثيقة التوكيل إلى الاعتراض على نصها الذي تقدم به الحزب الوطني بشخص رئيسه محمد فريد الذي كان يقيم في الخارج. وتركزت اعتراضات فريد على ثلاث نقاط. النقطة الأولى تشير إلى إعطاء وثيقة التوكيل نصاً صريحاً يؤكد على الإستقلال التام باعتباره الهدف الأساس لحاملي التوكيل عن الأمة. النقطة الثانية تشير إلى إغفال ذكر السودان الذي كانت تعتبره الحركة الوطنية المصرية مكماً لمصر في إطار وحدة وادي النيل. أما النقطة الثالثة فتشير إلى العبارة الواردة في النص التي تذكر بريطانيا العظمى باعتبارها ناشرة لرؤية الحرية والعدل، في الوقت الذي كانت قواتها تحتل مصر منذ عام 1882.

يصف سعد زغلول الموقف بعد تشكيل الحكومة التي أعقبت إعلان الاستقلال والدستور قائلاً: "أقبل الناس على التوكيل يمضونها وأخذ وفودهم يردون علينا من كل الجهات". لكن "تفرأ من شباب الحزب الوطني أخذوا يشكون الناس في أعضاء الوفد"، كما يقول سعد "ويبثون بين الناس أننا في هذا المشروع مساقون من قبل الحكومة". ويضيف بأن "هذه الإشاعة مع وضوح بطلانها وجدت من بعض البسطاء وذوي الأغراض قبولاً لها". وقد لقيت مسألة التوكيلات المشار إليها رواجاً عظيماً. الأمر الذي دعا المستشار الإنكليزي لوزارة الداخلية إلى استدعاء بعض أعضاء الوفد وحملهم مسؤولية ما قاموا به وما سينتج عنه. ودعا الأعيان إلى عدم المشاركة في التوقيع على تلك التوكيلات. وهددهم بعواقب وخيمة إذا ما هم اشتركوا في تلك الحركة. وكتب إلى المديرية يأمرهم بأن يمنعوا الناس من التوقيع على التوكيلات. وبدأ حكام الأقاليم يمارسون مهمتهم في منع التواقيع ومصادرة ما كانوا يجدونه في أيدي الناس. رد سعد زغلول على تلك الإجراءات بإرسال خطابين متتابعين إلى وزير الداخلية يحتج فيهما على ذلك الموقف من قبل الحكومة. ويحلل سعد زغلول في مذكراته موقف الطبقات المختلفة من مشروع تشكيل هيئة

الوفد المصري فيقول: "أغلب الذين كانوا يزودننا من الطبقات العليا، والمتعلمين كانوا يوجهون إلينا أسئلة تشف عن سوء الظن وعدم الثقة. ولم يقدم لنا مساعدة مادية أو أدبية سوى محمد بك نشأت الذي حضر إلينا وعرض علينا وضع مذكرة بشأن مصر وحقوقها. فشكرنا له تلك الغيرة والهمة. لكنه لم يقدم تلك المذكرة. وكثير من الناس كانوا يعرضون علينا خدماتهم للوفد وأن يكونوا موظفين فيه على نفقتهم. لكننا كما نرى في الطبقات الأخرى انعطافاً عظيماً وتشجيعاً شديداً بالكلام والدعوات وبالصلوات. اللهم تقبل دعواتهم ووقفنا لما فيه النجاح والفلاح".

وتشكلت لجنة مركزية للوفد لمتابعة نشاطه ولتنظيم عمله من عدة شخصيات مرموقة. لم تكتف السلطات البريطانية بمنع توقيع العرائض من قبل المصريين لدعم مهمة الوفد إلى مؤتمر الصلح. بل هي منعت الوفد من السفر إلى لندن لعرض قضيته على الرأي العام البريطاني وعلى المسؤولين في الدولة. فوجه سعد زغلول باسم الوفد رسائل إلى السلطات البريطانية في داخل مصر وإلى المسؤولين البريطانيين في لندن، وإلى الرئيس الأميركي ولسون، يشكو منع الوفد من السفر، ويطلب بإلغاء قرار المنع. وجاء في رسالة سعد التي رد فيها على رسالة المندوب السامي البريطاني: "... على أن سفرنا إلى إنكلترا لا نريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الإنكليزية. وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الإنكليزي الذين لا شك في تأثيرهم على القرارات الحكومية. وسنعنى على الخصوص بأن نجعل وجهتنا ذلك الرأي العام. ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على روح العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التي امتاز به الرأي العام الإنكليزي".

وجاء في الرسالة التي وجهها إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في البيان ذاته: "... هل تقبلون سعادتك أن صوت أمة بأسرها يخفت بينما أرجاء العالم تدوي بأصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف بمستقبلها؟ وهل أمتكم العظيمة وهي

خارجة تحمل أكاليل النصر من حرب لم تخض غمارها إلا دفاعاً عن الحرية تقبل أن يفوق باسمها أنفذ سهم في قلب هذه الحرية؟ إن مصر وهي عارفة بحقوقها وواجباتها رأت أن توقف بنفسها الرأي العام الإنكليزي على حقيقة حالها وأن تطلعه على مطالبها القومية مؤملة في عدله إتمام تحقيقها... ولم تكتف السلطات العسكرية لمنع التوقيع على التوكيلات الصادرة لنا للدفاع عن حقوق البلاد بل راحت تحاول وضع العراقيل في سبيل سفر الوفد إلى انكلترا... وقد أصدر المندوب السامي أمراً إلى الرقابة بمنع إرسال هذه البرقية، وبعث بترجمتها الإنكليزية إلى لندن... وفي ديسمبر 1918 أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصري إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر بياناً يشهدهم فيه على تصرف السلطة العسكرية الإنكليزية حيال مسألة سفر أعضائه إلى أوروبا ويحتج على ذلك وعلى كل قرار يصدر في غيبة نواب الأمة بشأن مستقبل مصر، ويخطرهم فيه بتأليف الوفد ويحدد برنامج الأمة في ست مواد: 1- طلب الإستقلال التام. 2- طلب إقامة حكومة دستورية مع استعداد مصر للإستعانة في تحقيق برامج الإصلاح فيها بذوي العلم من أهل البلاد الغربية. 3- احترام مصر للإمتيازات الأجنبية واستعدادها لعرض مقترحاتها لتعديل ما تدعو الحاجة إلى تعديله منها عرضاً موسوماً بالإعتدال. 4- استعداد مصر لتقديم ضمانات خاصة بالإلتزامات المالية المفروضة عليها. 5- حرص مصر على حياد قناة السويس. 6- استعداد مصر لوضع استقلالها تحت ضمانة عصبة الأمم مع مشاركتها بقدر ما تستطيع في تحقيق مبادئ العدل والحق". وفي شهر شباط من عام 1919 وفي الرد على محاضرة ألقاها المستشار الإنكليزي في محكمة الإستئناف أعلن سعد زغلول عدم مشروعية الحماية البريطانية. إذ قال: "وقد جاء في رد سعد ما يلي: "إن بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة لندن سنة 1840، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى. وعبثاً يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي أثناء الحرب. إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين تطلب إحداها أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية. فهي نتيجة

عقد ذي طرفين موجب وقابل ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلاً. في سنة 1914 أعلنت إنكلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية. فهي باطلة لا وجود لها قانوناً. بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة".

وفي شهر آذار من العام ذاته أرسل الوفد احتجاجاً على السياسة البريطانية إلى منتدى الدول الأجنبية. وجاء في رسالة الاحتجاج بالنص: "قضي الأمر وبلغ العسف غايته. لم ينفع مصر أن كانت مشرقاً لأقدم أشعة المدنية في العالم. ولا أنها زينت صحف التاريخ بأثار مجدها الخالدة. لم ينفعها أن نالت حريتها من قبل بسفك دماء أبنائها، ولا أنها ما زالت دائبة يوماً بعد يوم من عهد محمد علي الكبير إلى الآن على أن تستعيد المركز الذي لها كحق الوجود فيه بين الأمم. ولم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال أفيد أنواع المعونة تأثيراً، وقيامها بذل في نفس الساعة التي افتتحت بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشد ضروب التصرفات السياسية ظلماً، وهو إعلانها الحماية. لم ينفعها ما لها بالنظام وتعشق الحرية والتسامح العظيم. تلك الخصائص التي تجعلها جديرة بالاستقلال".

وأرفق الوفد ذلك الاحتجاج برسالة إلى السلطان فؤاد عرضوا فيها مجمل مطالبهم واحتجاجاتهم، ضمنوها الكثير من التعظيم له بهدف كسبه إلى جانبهم. وبعكس ما كان يرمي إليه الوفد من رسالتهم فقد انزعج السلطان من اللهجة الشديدة التي تضمنتها الرسالة في عرض المطالب الأساسية الخاصة بالاستقلال. ووجهت السلطات البريطانية بشخص القائد العام لقواتها إلى الوفد إنذاراً خطياً بالكف عن العمل لإلغاء الحماية سلم لهم شخصياً جاء فيه بالنص: "وفي السابع من مارس استدعى القائد العام للقوات البريطانية في مصر رئيس الوفد المصري وأعضاءه لمركز القيادة العامة بنزل سافواي وألقى عليهم البلاغ التالي: علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة، وأنكم تضعون العقبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعي في منع تشكيل وزارة جديدة. وحيث أن البلاد

تحت الأحكام العسكرية. لذلك يلزمنا أن أنذركم أن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة إلى المعاملة السيئة بموجب الأحكام العرفية".

أعقب ذلك الإنذار إلقاء القبض على سعد زغلول وبعض أعضاء الوفد. وتم نقلهم إلى مالطا. وفور وصول نبأ الاعتقال بادر أعضاء الوفد الباقون إلى عقد اجتماع برئاسة علي شعراوي. وأرسلوا رسالة إلى السلطان فؤاد يطلبون منه الوقوف إلى جانب الشعب المصري ضد ذلك الإجراء التعسفي من قبل السلطات البريطانية. وأرسلوا برفيقة إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج ضمنوها احتجاجهم على ذلك الإجراء التعسفي. وأرسلوا برفيقة مماثلة إلى منتدى الدول الأجنبية. وأعلنوا استمرارهم في النضال بالطرق المشروعة لتحقيق مطالب الشعب المصري.

عمت الثورة مصر من أقصاها إلى أقصاها. وخرجت الجماهير إلى الشارع تأييداً للثورة بقيادة سعد زغلول الذي كان في منفاه في مالطا مع بعض أعضاء الوفد. وأنقل هنا وصفاً للثورة للدكتور عماد أبو غازي يروي فيه تفاصيل مهمة عن ثورة 1919 وعن زعيمها سعد زغلول. وهي معلومات يستند فيها أبو غازي إلى كتاب عبد الرحمن الرفاعي الذي يروي تفاصيل الثورة. يقول أبو غازي: "بدأت الثورة بمظاهرات سلمية قام بها الطلبة يوم الأحد 9 مارس. إذ أضربوا عن تلقي الدروس، وخرجوا من مدارسهم. وساروا بادئ الأمر في نظام وسكينة، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصري وسعد، وسقوط الحماية الإنكليزية. كان طلبة مدرسة الحقوق أول المضربين. فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبيحة ذلك اليوم. واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة يعلنون إضرابهم. فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الإضراب. وكان يخاطبهم بلطف فلم يستمعوا لنصيحته. فاستدعى المستر موريس شلدون إيموس، نائب المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية، فجاء على عجل، وكرر عليهم النصح بالعودة إلى دروسهم، ودعاهم إلى ترك السياسة لأبائهم. فأجابوه إن آباءنا قد سجنوا، ولا ندرس القانون في بلد يداس فيه القانون.

خرج طلاب مدرسة الحقوق إلى الشارع متظاهرين وانضم إليهم طلاب الهندسة والزراعة، ثم عبروا النيل وتوجهوا إلى مدرسة الطب في القصر العيني. فانضم طلابها إليهم. وذهب الجميع إلى مدرسة التجارة العليا بالمبتديان. واتجهت المظاهرة الضخمة إلى ميدان السيدة زينب. فانضم إليها أثناء سيرهم طلاب دار العلوم والتجارة المتوسطة ومدرسة القضاء الشرعي. كما انخرط في المظاهرات بعض طلاب المدارس الثانوية. واشتبك المتظاهرون مع قوات البوليس التي كان يقودها الحكمدار الإنكليزي رسل. وانتهى ذلك اليوم بإلقاء القبض على 300 متظاهر أودعوا في قسم السيدة زينب، ومنه تم ترحيلهم إلى باب الخلق، ثم إلى القلعة ليلا. ولم يسقط في ذلك اليوم شهداء. في اليوم التالي امتدت الإضرابات والمظاهرات إلى الأزهر وباقي المدارس العليا والثانوية. وانضمت جموع الشعب إلى المظاهرات. وشهد اليوم الثاني للثورة إطلاق النار من جانب القوات البريطانية على المتظاهرين في منطقة الدواوين. وقد شهد اليوم الثاني بعض أعمال تحطيم عربات الترام وواجهات بعض المحلات التي يملكها الأجانب. فأصدر طلاب المدارس العليا نداء إلى الشعب المصري يناشدونه فيه التوقف عن تحطيم المرافق العامة وعدم الاعتداء على ممتلكات الأجانب. كما أصدروا بيانا موجها للأجانب المقيمين في مصر يعتذرون فيه عما حدث. في اليوم الثالث اتسعت الثورة، وأضرب سائقو الترام وسائقو الأجرة. فشلت حركة المواصلات في القاهرة. وأقفل معظم التجار محلاتهم. كذلك أغلقت البنوك والبيوت المالية أبوابها خوفا من تكرار حوادث التعدي على المحال الأجنبية واتساعها. أما القيادة البريطانية فبادرت إلى إصدار إنذار شديد اللهجة للمواطنين تذكرهم فيه بأن الأحكام العرفية ما زالت مفروضة في البلاد، وأن المحاكمات العاجلة تنتظر المتظاهرين والمتجمهرين. لكن الثورة كانت قد بدأت تتحرك، وكانت ككرة الثلج التي تكبر كلما تحركت. منذ اليوم الثاني للثورة وعلى مدار شهر كامل أخذت الثورة تتسع، والشهداء يتساقطون. ففي ذلك اليوم سقط شهيدان مجهولان، وفي اليوم الثالث سقط أول الشهداء الذين عرفت أسماؤهم، الطالب محمد عزت البيومي، الذي استشهد برصاص الإنكليز عند كويري شبرا من ناحية باب الحديد.



انضم المحامون إلى الثورة، فأضربوا عن العمل ابتداءً من يوم 11 مارس سنة 1919. وأصدروا بياناً جمعوا عليه التوقيعات. واتخذ مجلس نقابتهم قراراً بتأييد الإضراب وأبلغ المجلس القرار لرئاسة محكمة الاستئناف. ورغم محاولة وزارة الحفانية بتعليمات من السلطات البريطانية إحباط الإضراب إلا أن معظم القضاة تعاطفوا مع موقف المحامين. وكان إضراب المحامين قد اتخذ طابعاً قانونياً، حيث تقدم المحامون أفراداً ومجموعات بطلبات إلى رئاسة محكمة الاستئناف لنقلهم إلى جداول غير المشتغلين. وفي القاهرة شهد يوم الجمعة 14 مارس مظاهرات عنيفة في شارع عباس (رئيس حالياً) والسيدة زينب سقط فيهما ثلاثة عشر شهيداً وسبعة وعشرين جريحاً برصاص الإنكليز. كما سقط اثنا عشر مصلياً قتلى برصاص الإنكليز بعد أدائهم صلاة الجمعة في مسجد الحسين، حيث تصور الجنود البريطانيون المصلين الخارجين من المسجد عقب الصلاة متظاهرين ففتحوا عليهم النيران بشكل عشوائي. وفي اليوم التالي، بدأ إضراب عمال عنابر السكك الحديدية. وامتد إغلاق التجار للمحال التجارية إلى المناطق الشعبية بعد أن كان قاصراً على منطقة وسط المدينة. وفي يوم 16 مارس انضمت النساء إلى الثورة في أول مظاهرة نسائية في الثورة شاركت فيها قرابة 300 امرأة تتقدمهن السيدة هدى شعراوي، تلتها مظاهرة نسائية أخرى في يوم 20 مارس. أما أكبر مظاهرات الثورة في القاهرة وأكثرها تنظيمًا فكانت مظاهرة 17 مارس التي شارك فيها أكثر من 50 ألف متظاهر. واستمرت لثمان ساعات منطلقاً من الأزهر مروراً بالحلمية الجديدة وعابدين ووسط المدينة منتهية قرب ميدان باب الحديد دون أن يحدث فيها حادث عنف واحد. وكان الثوار قد شكلوا فرقاً للشرطة الوطنية تضع شرائط حمراء على أذرعها لحماية المظاهرات وتنظيمها وضمان عدم وقوع حوادث إعتداء على الممتلكات الخاصة. وكانت تلك المظاهرة من المظاهرات القليلة التي لم تشهد اعتداءات من القوات العسكرية البريطانية على المتظاهرين. لم تكثف السلطات البريطانية بإطلاق النار على المتظاهرين، بل بدأت تشدد من إجراءاتها فشكلت محاكم عسكرية في الشوارع لمحاكمة المتظاهرين. وأصدرت أحكاماً بالحبس والجلد والغرامة عليهم. لم تكن المظاهرات

النشاط الوحيد للثوار . فإلى جانب مظاهرات الشوارع أصبحت هناك منتديات للثورة يتجمع فيها الناس للاستماع إلى الخطباء ومناقشة أوضاع البلاد . وفي مقدمة تلك المنتديات كان الجامع الأزهر الذي تحول إلى معقل للثوار وإلى مركز للخطابة، وإلى جانبه كان هناك بيت الأمة ومقهى جروبي في شارع عبد الخالق ثروت ومحل صولت في شارع فؤاد ومقهى ريش في شارع طلعت حرب الآن، وقهوة الجندي وقهوة السلام في ميدان الأوبرا . هذا إلى جانب منازل عدد من الساسة والكتاب من أمثال عبد الرحمن فهمي وأمين الراجحي ومحمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد والشيخ مصطفى القاياتي . وإذا كانت الثورة قد بدأت في القاهرة، فلم يمض على بدايتها أربعة أيام إلا وكانت قد انتقلت إلى معظم مدن مصر وقراها . فمذ يوم 12 مارس انتقلت الثورة إلى محافظات مصر المختلفة، مع وصول نبأ نفي سعد وزملائه، وانتقال أخبار المظاهرات في القاهرة مع الطلاب الذين عادوا إلى بلادهم بعد توقف الدراسة في المدارس العليا والثانوية . فخرجت المظاهرات في الإسكندرية وطنطا والمحلة الكبرى والمنصورة ودسوق وقلين وكفر الشيخ ودمياط وسمنود وميت غمر ودمنهور ورشيد وبور سعيد وشبين الكوم وبركة السبع والزقازيق والفيوم والواسطى وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا . أما زفتى فقد أعلنت جمهوريتها وشكلت لجنة شعبية منتخبة لحكم المدينة قادها يوسف الجندي المحامي . وتعاون مأمور زفتى إسماعيل بك حمد الذي كان رجلا وطنيا مع اللجنة الشعبية . وقد شهدت بعض المدن الصغيرة في مصر تجارب مشابهة مصغرة لما حصل في زفتى، ولم تقتصر الثورة على عواصم المحافظات والمدن الكبرى بل امتدت إلى المدن الصغيرة والقرى . وأخذت الثورة طابعا قويا في الريف والصعيد . فقام الفلاحون بقطع قضبان السكك الحديدية وخطوط التلغراف والتليفون . ونجحوا في شل حركة الاتصالات في مصر . حتى المناطق التي لم تشهد مظاهرات كبيرة مثل محافظتي قنا وأسوان، فقد شهدت عمليات واسعة لقطع السكك الحديدية وطرق المواصلات . وهكذا عمت الثورة مصر كلها خلال أيام قليلة . وكان سقوط الشهداء في المذابح التي نفذها الإنكليز يزيد الثوار إصرارا على الثورة . وكانت جنازات الشهداء تتحول إلى مظاهرات

جديدة. كان الجامع الأزهر قد تحول من مسجد جامع في المدينة القديمة يؤمه المسلمون للصلاة أو لطلب العلم إلى ساحة رئيسية من ساحات الخطابة أثناء الثورة، يتجمع فيه خطباء الثورة ويحتشد داخله جموع المصريين بغض النظر عن دينهم. فخطب على منبره الشيخ القاياتي والشيخ الزنكلوني والشيخ دراز إلى جانب القمص سرجيوس والقمص بولس غبريال والأساتذة يوسف الجندي وإبراهيم عبد الهادي ومحمد عبد المجيد بدر والدكتور زكي مبارك والدكتور محجوب ثابت. ولما استشعرت السلطات البريطانية خطر تحول الأزهر إلى معقل من معاقل الثورة حاولت أن تسد بابه الرئيسي، فاستدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر، وطلبت منه إغلاق أبواب الأزهر أمام الناس، فرفض بشده. وأكد أن الأزهر هو مسجد جامع تقام فيه الصلوات ولا يمكن أن يغلق أبوابه في وجه من يؤمه من المصلين. فطلبت السلطات البريطانية منه فتحه في مواقيت الصلوات الخمس والجمعة فقط. فرفض أيضا وأصر على أن يظل الأزهر مفتوحا طوال النهار والليل كما هي العادة. وأعد الثوار العدة لعقد اجتماع حاشد يوم 5 أبريل. وتمت الترتيبات لعقده بالأزهر باعتبار ساحته أكبر الساحات المتاحة والأمنة في نفس الوقت. ووصلت أنباء الإعداد للاجتماع إلى السلطات الإنكليزية فسدت الطرق والمنافذ المؤدية إلى منطقة الأزهر، وفرضت حصارا على الجامع والحي، وحشدت قوات عسكرية ضخمة بصورة تمنع وصول الجمهور إلى الجامع. عندها قرر الداعون للاجتماع نقله إلى مكان آخر. واتجه تفكيرهم إلى جامع ابن طولون الذي يقع في موقع حصين فوق ربوة مرتفعة مجاورة لقلعة الكباش وتلال زينهم، في مكان متوسط بين حي السيدة زينب وحي الخليفة، وحتى لا تتمكن القوات البريطانية من الوصول إلى الجامع ومنع الاجتماع مثلما فعلت في الأزهر، قام الأهالي بحفر الخنادق ووضع المتاريس في الطرق والشوارع المؤدية إلى جامع أحمد ابن طولون... استمرت الثورة على مدى أكثر من عامين ختلفت الأساليب واقتصر الأمر على المظاهرات والإضرابات، واتسعت أشكال الاحتجاج السلمي الأخرى من إصدار البيانات واتباع أسلوب المقاطعة، وتراجعت تدريجيا أعمال الثورة المسلحة. واتخذت أشكالا نضالية

متنوعة ومتعددة ومتغيرة بتغير الظروف. وكانت التوكيلات الشعبية للوفد أول هذه الأشكال النضالية. لقد كانت التوكيلات وسيلة لحشد الجماهير والدعاية لأهداف الثورة ولتشكيل مجموعات منظمة نشطت لعدة شهور ونجحت في تفجير الثورة والاستمرار بها إلى أن أرغمت السلطات البريطانية على التراجع. كما كانت في نفس الوقت بمثابة عقد وكالة واتفاق بين الشعب وقيادته، تلزم هذه القيادة بعدم الخروج عن حدود الوكالة، وتحدد أهداف النضال وتقييد إمكانات التنازل. وقد ظهر ذلك جلياً عندما قبل سعد زغلول تشكيل الوزارة بعد الانتخابات البرلمانية التي اكتسحها الوفد عقب صدور دستور 1923".

فوجئت السلطات البريطانية في لندن وفي القاهرة بزخم الثورة وبالعزم على استمرارها حتى النصر. فقررت إرسال الجنرال اللنبي مفوضاً سامياً إلى القاهرة لمعالجة الوضع. وأفرجت عن سعد ورفاقه. وذهب الوفد برئاسة سعد إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح. وبقي الوفد في باريس عاماً كاملاً يتابع مهمته وسط الصعوبات. وكان من بين تلك الصعوبات أزمة داخل صفوف الوفد التي تسببت بها خلافات بعضها سياسي وبعضها شخصي. وفي تلك الأثناء جرت مفاوضات بين وفد بريطاني وبين أعضاء من اللجنة المركزية للوفد. لكن الوفد لم يكسب شيئاً من إقامته في باريس. ولم تأت المفاوضات في القاهرة مع لجنة ملنر بنتائج. وكانت البلاد في ذلك الحين غارقة بالإضرابات وبالمظاهرات وبأشكال مختلفة من المقاومة. وكانت الأمور تهدأ أحياناً، وتشتعل أحياناً أخرى. وهي مرحلة يصفها الجنرال اللنبي بكثير من الدقة في تفاصيلها يوماً فيوماً. ومن طرائف ما رواه في رسائله إلى القيادة البريطانية أن بعض الراديكاليين هددوا الحكومة البريطانية إذا لم تلب طلب الشعب المصري بالإستقلال أن يذهبوا بالثورة إلى حدود البلشفة، أسوة بما جرى في روسيا بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية. والمهم في رسائل اللنبي أنه لم يغفل أياً من الأحداث التي كانت تجري، ولم ينس أن يشير إلى دور العمال وقياداتهم في الثورة، وإلى دور المحامين والأطباء والموظفين، وإلى دور المرأة، فضلاً عن

الدور الذي كان يضطلع به الطلاب في شكل أساسي. ويبدو أن اللنبي بعد أن واجهته في مصر مصاعب التهدة عاد إلى لندن ليقتراح على حكومة بلاده ضرورة العمل من أجل تلبية مطالب المصريين قبل أن تستفحل الأمور وتقود إلى كارثة، مهدداً بالإستقالة إذا لم تجر الإستجابة لاقتراحاته. ويشير إلى دور اللنبي ذلك بعض المؤرخين للثورة المصرية.

ومن دون الدخول في تفاصيل تلك المفاوضات التي كان آخرها مع ملنر، فإن من الثابت أن سعد زغلول الذي مارس خلال وجوده في باريس ثم في لندن في عام 1919 وفي عام 1920، الحزم والمرونة والمراوغة، قد استطاع، برغم الصعوبات التي واجهت مهمته برئاسة الوفد في الداخل وفي الخارج، أن يظل قائد الأمة من دون منازع. واستمر يمارس دوره في موقعه كزعيم للأمة غير آبه بمحاولات لمزايدة عليه للتشدد في الموقف التي قام بها زعماء مصريون آخرون. وفي الوقت الذي كان فيه سعد في المنفى في سيشل مع بعض رفاقه، إثر فشل المفاوضات مع ملنر، أعلن السلطان فؤاد استقلال مصر الناجز. وشكل حكومة لوضع دستور جديد للبلاد. وكانت السلطات البريطانية قد أصدرت في 28 من شهر شباط في عام 1922 تصريحاً بنصيحة من اللنبي تعلن فيه من جانب واحد الإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع بعض التحفظات ومن ضمنها معاهدة تحفظ للبلدين التعاون سياسياً وأمنياً، وإبقاء قوة عسكرية بريطانية في مصر. كان ذلك في شهر آذار من عام 1922. وأفرجت السلطات في شهر آذار من العام ذاته عن سعد زغلول ورفاقه وعادوا إلى مصر. ثم جرت انتخابات بريطانية فاز فيها الوفد بالأكثرية الساحقة من النواب. وتشكلت حكومة جديدة في مصر برئاسة سعد زغلول في أعقاب ذلك الإنتصار للوفد.

هكذا انتهت الثورة بانتصار إرادة الشعب المصري في انتزاع استقلال بلاده وانتزاع حقوقه الوطنية، رغم أن الوفد ظل يتحفظ على دستور 1923 الذي كان يعتبره انتقاصاً من ذلك الإستقلال. وكان زعيم الثورة من دون منازع هو سعد زغلول.

واجهت سعد اعتراضات وانتقادات من بعض القوى حول قبوله الإستقلال مع تلك التحفظات الآتفة الذكر. لكنه تجاوز تلك الإعتراضات والانتقادات، استناداً إلى النهج الذي كان قد أسسه منذ شبابه لسياسته، النهج الذي مارسه في كل المراحل اللاحقة. وهو نهج يجمع بين الإقدام وعدم المغامرة. وقبل أن يغادر الحياة في عام 1927، وفي أوائل المرحلة التي كان فيها رئيساً لأول حكومة وطنية في ظل الإستقلال، حرص سعد على تعميق الوحدة الوطنية في البلاد. فقرر إشراك ثمانية وزراء أقباط في أول وزارة شكلها. ولم يوافق الملك فؤاد على ذلك. وكان فؤاد قد أصبح في ظل دولة الإستقلال ملكاً. لكن سعد زغلول أصر على وجود أقباط في الوزارة فأبقى ثلاثة منهم بدلاً من ثمانية. أما بالنسبة للموقف من العمال فقد تملق لهم سعد بكلام مثير للدهشة خلال حفل أقامته نقابة عمال السكك الحديدية تكريماً لعبد الرحمن فهمي بمناسبة فوزه في الإنتخابات النيابية. إذ ألقى سعد كلمة حيا فيها العمال. وهاجم وصفهم بالرعاع قائلاً إنه هو واحد من الرعاع. لكن ذلك التملق للعمال سرعان ما برز نقيضه في موقف الزعيم عندما أضرب عمال شركة الزيوت في الإسكندرية. فقد واجه إضرابهم بشراسة. ورغم أن العمال عادوا عن الإضراب فإن أجهزة السلطة عاقبتهم بأشرس الوسائل، وأدخلت قاداتهم في السجون. ومات اللبناني أنطون مارون أحد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري في آخر يوم من إضرابه عن الطعام. ومات الشيوعي اللبناني الآخر رفيق جبور بعد خروجه من السجن متأثراً بالتعذيب الذي مورس ضده. واتخذت السلطات قراراً بحل الحزب الشيوعي الذي كان قد تأسس في تلك المرحلة. وطرده أحد مؤسسيه النقابي اللبناني فؤاد الشمالي إلى لبنان.

لم يكتف سعد زغلول بموقفه الآنف الذكر من العمال. بل هو وصف طه حسين لدى إصدار كتابه "في الشعر الجاهلي" بالمجنون. كذلك كان موقفه من علي عبد الرازق لدى صدور كتابه "الإسلام وأصول الحكم". فقد وقف منه الموقف ذاته الذي اتخذ منه الأزهر ووافق على عزله من الأزهر.

يطول الحديث عن سعد زغلول وعن الدور التاريخي الذي لعبه على امتداد حياته، لا سيما في ثورة 1919 التي أعطت لمصر استقلالها. لكن الحديث عن الثورة التي ارتبطت باسمه، وبالتعرجات التي رافقت سيرته ومسار الثورة، يفرض علينا أن نشير إلى أن الحقبة الممتدة من ثورة عرابي حتى ثورة 1919 كانت حافلة بالأحداث والتحوّلات وبالنضالات التي شاركت فيها جميع فئات الشعب المصري، طلاباً وعمالاً وفلاحين ومتقنين وقيادات سياسية وأحزاباً ونقابات عمالية ونقابات مهنية. الأمر الذي يؤكد بأن ثورة 1919 ما كان لها أن تحقق أهدافها في الاستقلال لو لم تساهم في انتصارها تراكمات تلك النضالات. ويفرض علينا هذا الحديث عن سعد زغلول وعن الثورة أن نذكر بما قام به طلاب مصر في مظاهراتهم وفي مجمل الحركات التي قاموا بها دعماً للوفد المفاوض تحت شعار الاستقلال الناجز. وهي مظاهرات اقترنت بتضحيات وشهداء سقطوا دفاعاً عن مصر وعن حقها في الاستقلال. وإذا كانت شعارات الطلاب تميزت بالوضوح في مطلب الاستقلال فإن نضالات العمال والفلاحين قد مزجت بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية. وكان ذلك بداية ارتقاء في وعي الطبقة العاملة في تلك الحقبة من تاريخ مصر.

لكن سعد زغلول كان قبل أن يغادر الحياة قد كرس الوفد حزباً سياسياً يرتبط تاريخه بتاريخ الثورة. وحين غادر الحياة كان قد خلفه في موقع القيادة رفيق دربه في الوفد مصطفى النحاس، الذي أكمل الدرب وحظي بتأييد واسع من الشعب، والتف حوله وحول مواقفه وشعاراته عدد من كبار مثقفي مصر من أمثال أحمد لطفي السيد ومكرم عبيد وعباس محمود العقاد ومحمد مندور وكثيرون آخرون من رموز مصر الكبيرة في الثقافة وفي السياسة.

ذلك هو سعد زغلول وتلك هي ثورة 1919. وذلك هو دور سعد زغلول في الثورة ودور الشعب المصري في تحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال.